دور التسهيلات المالية والجبائية في استقطاب ودعم أنشطة العمل الحر في إطار تعزيز النمو الاحتوائي في الجزائر

The role of targeted tax incentives in attracting and supporting freelance activities within the framework of promoting inclusive growth in Algeria.

نورالدين يوسفي *

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس (الجزائر)

n.yousfi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2026/04/13 تاريخ القبول: 2026/06/14 تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التسهيلات المالية والجبائية الممنوحة لأنشطة المقاول الذاتي والعمل الحر، في إطار مسعى الدولة لتعزيز النمو الاحتوائي من خلال دمج الفئات الشبابية والهشة في الاقتصاد الرسمي، وترسيخ مبادئ الحوكمة المالية عبر ضمان الشفافية والكفاءة في توزيع الموارد. تأتي هذه الجهود لمرافقة الشباب المستثمرين وتنظيم أنشطة التجارة الإلكترونية الصغيرة وتأطيرها، مع الإشارة إلى المزايا الجبائية التي أقرها قانون المالية لسنة 2023 والمرسوم التنفيذي رقم 23-197 الذي حدد شروط وكيفية الحصول على هذه المزايا. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه التسهيلات تعد أداة فاعلة لتهيئة بيئة ملائمة لنمو أنشطة العمل الحر وممارستها في إطار رسمي، حيث تسهم المزايا الجبائية في خلق وفرات مالية تمكن الشباب من تأسيس مشاريعهم بمرونة، مما يعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة عبر تقليل الفوارق الاقتصادية وزيادة معدلات التشغيل بما يسهم في تعزيز النمو الاحتوائي.

الكلمات المفتاحية: العمل الحر، المقاول الذاتي، التسهيلات الجبائية، النمو الاحتوائي.

تصنيف JEL: H22 ؛ H30؛ H32

---

* المؤلف المرسل

Abstract:

This research analyzes financial and tax incentives for self-employment and freelance work, introduced under the 2023 Finance Law and Executive Decree 23-197. These government measures aim to promote inclusive growth by integrating youth into the formal economy and regulating small-scale e-commerce. The study finds that these incentives are an effective tool for creating a supportive environment for freelance activities. They generate financial savings for young entrepreneurs, allowing them to establish ventures with greater flexibility. Ultimately, this enhances social equity and sustainable development by reducing economic disparities and boosting employment rates.

Keywords: Freelance, self-employment, financial facilities, tax incentives, inclusive growth.

Jel Classification Codes : H22 ; H30; H3*2*

مقدمة:

أحدثت الثورة الرقمية ووسائل التكنولوجيا الحديثة، تغيرا عميقا في سوق العمل بصورة جذرية وغير مسبوقة في جميع أنحاء العالم، فرغم أن الوظائف التقليدية مازالت تحظى بإقبال مهم في مختلف الدول، إلا أن سوق العمل الحر بدأ في فرض نفسه كبديل واعد يعزز من النمو الاحتوائي من خلال استقطابه للكفاءات الشابة من ذوي المهارات العالية خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة الراغبين في الاستقلالية المهنية من خلال مزاولة نشاطاتهم الإبداعية بصفة مستقلة وتجاوز قيود العمل الكلاسيكي داخل المكاتب.

والجزائر على غرار باقي الدول، وفي إطار مساعيها وجهودها الرامية لمواكبة هذه التغيرات وتحقيق النمو الاحتوائي واحتواء وتنظيم نشاطات العمل الحر المبتكرة وجعلها رائدا في تحقيق التنويع الاقتصادي وإحداث نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية المحلية والمستدامة القائمة على اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجي، وكذا تشجيع الشباب على دخول المجال المقاولاتي خاصة في مجال النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة، فقد قامت باعتماد العديد من الآليات والهياكل والنصوص القانونية والتنظيمية والهيئات لمرافقة ودعم وترقية هذه النشاطات وتأطيرها. وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء صفة المقاول الذاتي بموجب القانون رقم 22-23 المتضمن للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، وكذا استحداث الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي .ANAE باعتبارها هيئة مكلفة بضمان المرافقة، التنظيم، والمتابعة لهذه الأنشطة.

ومن الناحية الجبائية، فقد كان لزاما على الدولة تكييف نظامها الجبائي لمواكبة هذه التطورات لمرافقة وتشجيع الشباب المقاول في إنشاء وتطوير أنشطتهم، وعلى هذا فقد أقرت ضمن سياستها الجبائية مجموعة من الامتيازات والتسهيلات الجبائية سواء ما كان منصوص عليها في القوانين الضريبية بصفة عامة أو ما أوردته بصفة خاصة للمقاول الذاتي بموجب قانون المالية 2023، والموضحة من خلال المرسوم التنفيذي 23-197 المؤرخ في 2023/05/25 الذي حدد شروط وكيفية الاستفادة من هذه الامتيازات.

إشكالية الدراسة :

إن تحقيق التوازن بين تحفيز واحتواء أنشطة العمل الحر من جهة وضمان تحصيل عادل للموارد العامة في إطار تعزيز الحوكمة المالية من جهة أخرى، يبرز أهمية التسهيلات الجبائية كآلية لتحقيق

النمو الاحتوائي الذي يضمن مشاركة جميع الفئات في التنمية الاقتصادية، خاصة الشباب وذوي المهارات الرقمية. ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

فيما تتمثل أهمية التسهيلات المالية والجبائية الممنوحة من قبل المشرع الجزائري لمرافقة ودعم أنشطة العمل الحر لتعزيز النمو الاحتوائي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة، تنطلق دراستنا من فرضية مفادها أن التسهيلات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري في إطار نظام المقاول الذاتي، تهدف إلى إدماج فئة واسعة من الشباب والفئات الهشة وممارسي العمل الحر في الاقتصاد الرسمي. ويتوقع أن يسهم هذا التوجه في تعزيز الامتثال الجبائي، وتشجيع ممارسة أنشطة اقتصادية مربحة في إطار قانوني ومنظم، بما يفضي إلى تحقيق النمو الاحتوائي في الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي والقانوني والتنظيمي لنظام المقاول الذاتي والوقوف على الجهود المبذولة من قبل الجزائر الرامية إلى دعم وتأطير أنشطة العمل الحر لا سيما الأنشطة الرقمية منها، كما يهدف إلى التعرف على مختلف التسهيلات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي والتي تضمنها قانون المالية 2021 وتوضيح شروط وكيفيات الاستفادة من هذه الامتيازات من خلال المرسوم التنفيذي 23-197.

نظرا لتشعب الموضوع المتناول، فقد تعددت الدراسات التي عالجت إشكاليات لها علاقة به من أحد الجوانب، ونذكر منها :

_دراسة (أحمد عمر أبو الخير، 2017)، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، تحت عنوان دور العوامل الشخصية والبيئية في نجاح ممارسات العمل الحر – دراسة تطبيقية على خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير العوامل البيئية والشخصية على نجاح ممارسات العمل الحر في قطاع غزة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن للعوامل البيئية (التعليم الجامعي، الواقع الاقتصادي، الثقافة المجتمعية) والعوامل الشخصية (امتلاك المهارات تلأساسية) دور مهم للنجاح والاستمرار في بيئة العمل الحر عبر الانترنت.

_دراسة (سيد أحمد عبد اللاوي، 2022)، الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة معارف، المجلد 17، العدد1، جامعة البويرة، الجزائر، تحت عنوان ركائز النمو الاحتوائي وآليات تحقيقه في

الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية النمو الاحتوائي الذي يضمن استفادة جميع أطياف المجتمع من ثماره، ويخلق الفرص الاقتصادية عبر توسيع نطاق المشاركة وتسهيل وصول الفئات الفقيرة والهشة على وجه الخصوص إليها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن الجزائر وعلى الرغم مما حققته من معدلات نمو مرتفعة، إلا أن توزيع ثماره لم يتم بصورة عادلة، ذلك أن يتوجب التحول نحو نمو أكثر احتواء لجميع أطياف المجتمع وأكثر استدامة يشمل على قاعدة عريضة من القطاعات.

_دراسة (أمال بن عودة وسعيدة بوجمعي، 2025)، الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة دراسات جبائية، المجلد 14، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، تحت عنوان مساهمة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية في دعم المقاول الذاتي في ظل القانون 22-23 –دراسة عينة من المقاولين الذاتيين، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية الممنوحة للمقاول الذاتي في إطار دعم المقاولاتية الذاتية في الجزائر، من خلال دراسة استبيانية على عينة من المقاولين الذاتين في مختلف ولايات الوطن، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثيرية لمساهمة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية في دعم المقاول الذاتي، عبر تشجيعه على الانخراط في الاقتصاد الرسمي بشكل أكثر فعالية واستدامة.

_دراسة (أحمد لمين مناجلي، 2023)، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد1، بعنوان القانون الأساسي للمقاول الذاتي: إطار قانوني جديد للمقاولاتية في الجزائر، هدف المقال إلى معرفة مفهوم المقاولة الذاتية، وتمييزها عن المؤسسة المصغرة والمؤسسة الناشئة، ومعرفة ما يترتب عليها من حقوق والتزامات للمقاول الذاتي، طبقا للقواعد العامة الواردة في القانون المدني، والقواعد الخاصة التي نص عليها القانون الأساسي للمقاول الذاتي. وقد خلصت إلى أن الجزائر قد تأخرت كثيرا في تنظيم وتأطير الأنشطة التي تندرج ضمن مجال المقاولة الذاتية مقارنة بدول مجاورة كما حاول المشرع الجزائري الاسترشاد بتجارب هذه الدول .

_Benouaret Abderrahman. 2024). Towards Regulating Freelance Work and the Informal Economy in Algeria: Will the Self-Employed Contractor Law Suffice ?. THE JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCES: THEORY AND PRACTICE, V.81, # 2, University of Economics (UNEC), Baku, Azerbaijan Republic.

الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة الاقتصاد، المجلد 81، العدد 2، جامعة الاقتصاد، باكو، أذربيجان، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة العمل الحر والعمل المستقل في

زيادة مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. وكذا دور القانون الأساسي للمقاول الذاتي كآلية مستحدثة في جذب أكبر عدد ممكن من العاملين المستقلين إلى الاقتصاد الرسمي. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات، أهمها وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومعدلات العمل المستقل. كما أن استحداث صفة المقاول الذاتي يعد خطوة هامة في إدماج العاملين الجزائريين الأحرار والمستقلين في القطاع الرسمي .

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي وارتأينا إلى تناول الدراسة في ثلاث محاور رئيسية، حيث خصصنا المحور الأول للتعرف على الإطار المفاهيمي لأنشطة العمل الحر، وفي الثاني تطرقنا إلى الإطار القانوني والتنظيمي لنظام المقاول الذاتي في الجزائر، وفي المحور الثالث تطرقنا إلى أهم التسهيلات المالية والجبائية الموجهة للمقاول الذاتي بالجزائر وعلى شروط الاستفادة منها الموضحة بالمرسوم التنفيذي رقم 23-197، بالإضافة إلى التسهيلات المالية الأخرى.

أولا: الإطار المفاهيمي لأنشطة العمل الحر (الفريلانس – Freelance)

1. تعريف العمل الحر Freelance:

يعتبر مفهوم العمل الحر أو الذاتي من المفاهيم الحديثة الذي نشأت وتطورت بظهور الفكر المقاولاتي في الساحة الاقتصادية وانتشاره في ظل الانفتاح والتطور التكنولوجي المتزايد. وقد تعددت التعاريف التي أعطيت لأنشطة العمل الحر self-employment، أو ما يطلق عليه مصطلح الفريلانس Freelance باللغة الإنجليزية أو المقاول الذاتي أو auto-entrepreneur باللغة الفرنسية.

ويمكن تعريفه على أنه "العمل لشركات مختلفة في مهام محددة وفي أوقات مختلفة بدلا من أن تكون موظفا دائما لدى شركة واحدة." كما يعرف العامل الحر على أنه شخص موظف ذاتيا وغير ملزم بأي عقد توظيف طويل الأمد، وقد يكون هذا الشخص مستقل بالكامل في إدارة شؤون عمله بصفته الشخصية أو ممثلا بشركة تقوم بمهمة تسويق وبيع الخدمة/السلعة التي يعمل عليها هذا الشخص. (أبوالخير، 2017، صفحة 10).

وقد عرفت منظمة العمل الدولية الموظفين ذاتيا على أنهم أولئك العاملين لحسابهم الخاص أو مع شركاء محدودين بالتعاون، ويعتمد تحصيل الأجور اعتمادا مباشرا على الأرباح الناتجة من السلع أو الخدمات المنتجة". (Antilla & Al, 2020, p. 08)

ويمكن إعطاء تعريف شامل للعمل الحر على أنه الشخص الذي يعرض مهاراته ويمارس نشاطا مربحا بصفة فردية ومستقلة لحساب عدة أشخاص لفترة زمنية محدودة بدلا من العمل كموظف في شركة واحدة.

2. خصائص العمل الحر وأهميته:

1.2. خصائص أنشطة العمل الحر: تتميز أنشطة العمل الحر مقارنة بالأنشطة والوظائف التقليدية بما يلي: (علي إبراهيم، 2018، الصفحات 334-335)

_ حرية اختيار نوع النشاط الذي يرغب الشخص بالعمل فيه مع إمكانية ضبط الزمان والمكان الملائم له ودرجة الإنجاز المطلوب تحقيقها في ضوء إمكاناته وظروفه؛

_ الاستقلالية والاعتماد على الذات والتحرر من الروتين الوظيفي بعيدا عن الرقابة الإدارية التقليدية؛

_ الربحية وتحقيق العائد المادي الكبير مقارنة بالوظائف الحكومية ذات الأجر الشهري الثابت والمنخفض؛

_ التميز والتنمية الذاتية، وهذا من خلال خلق بيئة عمل محفزة تسمح بتحقيق الطموحات الفردية وتحويلها إلى مشاريع عملية، بما يعزز القدرة التنافسية ويضمن الاستمرارية؛

_ التوظيف الذاتي وخلق فرص عمل للغير مما يسهم في الحد من البطالة المتفاقمة لدى الشباب وتخفيف الأعباء الاجتماعية على الدولة؛

_ خدمة وترقية البيئة وذلك بتشجيع الشباب على الانخراط في أنشطة منتجة ومفيدة، بما يعزز التنمية المحلية والحفاظ على االبيئة؛

2.2 أهمية أنشطة العمل الحر: يمكن إيجاز أهمية أنشطة العمل الحر فيما يأتي: (بن عزوز، 2023، صفحة 1074)

_ تساهم في استثمار الأموال الفردية المدخرة حتى ولو كانت ضئيلة وهذا في أنشطة ذات منفعة اقتصادية؛

_ خلق حركية اقتصادية من خلال استفادة الشركات ومتعاملين اقتصاديين آخرين من خدمات هذه الفئة.

_ تخفيف أعباء المؤسسات الناشئة من خلال تمكينهم من الاستعانة بالمقاولين الذاتيين؛

_ مواكبة الاقتصاد الجديد المبني على اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي مثل أنشطة تطوير تطبيقات الويب، والسوق الإلكتروني.

_ تنمية رؤوس الأموال الصغرية، وتحقيق الأرباح.

_ دعم ديناميكية التشغيل الذاتي خاصة لدى فئة الشباب ولنساء الماكثات في البيت، وبالتالي حل مشكلة البطالة المتفاقمة بين الشباب والخريجين خاصة في ظل التطور التكنولوجي والذي أتاح لمعظم فئات الخريجين فرصة العمل عن بعد وبأجور مجزية؛

_ تحسين الظروف الاجتماعية للفرد من خلال استفادة العامل غير الأجير من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وكذا نظام التقاعد، مما يجعل الفرد يشعر بالاستقرار؛

_ الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة بتوفير بيئة مناسبة يتم بها استثمار الكفاءات البشرية.

ثانيا: نظام المقاول الذاتي كآلية لاحتواء أنشطة العمل الحر في الجزائر

في إطار المساعي الرامية إلى دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، باعتبارها قطاع واعد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، عملت الدولة على استحداث العديد من الآليات والأجهزة والنصوص القانونية المنظمة والمساعدة على تطوير هذا المؤسسات، والتي نوجزها فيما يأتي:

1. الإطار القانوني للمقاول الذاتي:

نظم المشرع الجزائري نظام المقاول الذاتي بموجب أحكام القانون رقم 22-23 المؤرخ في 24 جمادى الأولى 1444 الموافق لـ 18 ديسمبر 2022، والمتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي. ويهدف هذا الإطار القانوني إلى إرساء قواعد تنظيمية واضحة، تمنح المقاول الذاتي صفة قانونية محددة، وتحدد التزاماته وحقوقه، وإن كان لم يعط تعريفا صريحا له بل اكتفى بتحديد معايير وشروط

بتوافرها يطلق على نشاط ما أنه نشاط يدخل ضمن مجال المقاول الذاتي، فقد نصت المادة 02 من القانون على أنه يعد مقاولا ذاتيا كل شخص طبيعي يمارس بصورة فردية نشاطا مربحا يندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، شريطة ألا يتجاوز رقم أعماله السنوي الحد المقرر بموجب التشريع المعمول به."

ويستفاد من التعريف القانوني للمقاول الذاتي أن هذه الصفة لا تمنح إلا للشخص الطبيعي، سواء كان جزائري الجنسية ومقيما أو أجنبيا مقيما وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، ولا يمكن أن تسند إلى الأشخاص المعنويين. كما يلتزم المقاول الذاتي بممارسة نشاطه بنفسه ولحسابه الخاص، دون الاستعانة بأجراء أو الشراكة مع أفراد آخرين، على أن يكون هذا النشاط مربحا ومصنفا ضمن قائمة النشاطات المؤهلة لنظام المقاول الذاتي. غير أن القانون لم يحدد طبيعة هذه النشاطات أو قائمتها، بل أحال أمر ضبطها إلى التنظيم، مع التنصيص صراحة على استثناء المهن الحرة، والنشاطات المقننة، وكذا النشاطات الحرفية من مجال تطبيق هذا النظام. (القانون رقم 22-23، 2022).

2. الإطار التنظيمي للمقاول الذاتي

وفي إطار مساعي المشرع الجزائري لتأطير وتنظيم هذه الأنشطة فقد استحدثت الجزائر على غرار باقي الدول عدة هياكل تنظيمية وهيئات لمرافقة ودعم وترقية هذه النشاطات، بداية باستحداثها لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، التي تتولى الإشراف على هذه المؤسسات والأنشطة المبتكرة في الجزائر. (المرسوم التنفيذي رقم 23-196، 2023). كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (المرسوم التنفيذي رقم 23-196، 2023) وذلك بغرض تنظيم الأنشطة الاقتصادية المستحدثة، لاسيما تلك المرتبطة بالقطاع الرقمي، وتعزيز روح المبادرة المقاولاتية عبر تسهيل ولوج الشباب إلى العمل الحر وضمان إدماجهم في الاقتصاد الرسمي. وقد أسند إليها بموجب النص القانوني مهمة التكفل بإنشاء وإدارة السجل الوطني للمقاولين الذاتيين، من خلال منصة إلكترونية مخصصة للتسجيل، بما يتيح ضبط المعطيات الجبائية والتنظيمية المتعلقة بهذه الفئة وضمان شفافية التعاملات.

1.2. مهام الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

استحدث المشرع الجزائري، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-196 لسنة 2023، الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، موضوعة تحت وصاية الوزير

المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. وتتمثل مهمة هذه الوكالة في المساهمة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة، خاصة تلك المرتبطة بالرقمنة، وتعزيز روح المبادرة المقاولاتية عبر تسهيل ولوج الشباب إلى العمل الحر وتشجيعهم على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

وقد أسند إلى هذه الوكالة مهام محددة، من بينها ما يأتي: (المرسوم التنفيذي رقم 23-196، 2023)

- وضع السجل الوطني للمقاول الذاتي؛
- مسك وتحيين هذا السجل بصفة دورية؛
- إدارة المنصة الرقمية المخصصة للتسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي؛
- استلام ومعالجة طلبات التسجيل؛
- القيام بعمليات التسجيل والشطب وإعادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي؛
- مرافقة المقاولين الداتيين ومراقبة ومتابعة أنشطتهم؛
- ضمان تحيين قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي،
- إعداد محتوى ترويجي لتشجيع الانخراط في نظام المقاول الذاتي.

_ تسليم بطاقة المقاول الذاتي صالحة لمدة خمس سنوات، مقابل دفع مصاريف محددة من قبل الوكالة.

2.2. مهام اللجنة المكلفة بنشاطات المقاول الذاتي

استحدث المشرع الجزائري لجنة مكلفة بنشاطات المقاول الذاتي، برئاسة الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله، وتضم في تشكيلتها ممثلين عن عدة قطاعات وزارية إلى جانب خبراء في مجال المقاولاتية والتكنولوجيات الحديثة والرقمنة، مع إمكانية استدعاء أي شخص يمكن أن يسهم في أشغالها. وتتمثل مهام هذه اللجنة أساسا في دراسة وإبداء الرأي وتقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالنشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، حيث كلفت على وجه الخصوص بما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 23-197، 2023)

– دراسة واقتراح إدراج نشاطات جديدة سواء بمبادرة من القطاعات والمؤسسات المعنية أو بطلب من الأشخاص الطبيعيين المستوفين للشروط المحددة؛

– اقتراح إدراج نشاطات مفردة جديدة ذات مرجعية دولية ضمن ميادين النشاطات مع مراعاة أحكام التشريع والتنظيم الساري المفعول؛

– دراسة التعديلات المتعلقة بالتسميات أو المحتويات الخاصة بالنشاطات المفردة أو حذفها؛

– اعتماد وتحديد ترميز ميادين النشاطات والنشاطات المفردة.

3. قائمة النشاطات المؤهلة لاستفادة من نظام المقاول الذاتي

اشترط القانون رقم 22-23 على أن يمارس المقاول الذاتي نشاطا مربحا بنفسه، وعليه فقد استثنى النشاطات ذات الطابع الخيري والإنساني، وكذا المهن الحرة والأنشطة المقننة والحرفية على أن تحدد النشاطات التي تستفيد من نظام المقاول الذاتي عن طريق التنظيم. وفي هذا الإطار، أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 ماي 2023، الذي يحدد قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من نظام المقاول الذاتي وكذا كيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 23-198 المؤرخ في التاريخ نفسه، المتعلق بنموذج بطاقة المقاول الذاتي. ووفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 23-197، فقد تم تنظيم قائمة النشاطات المؤهلة في سبعة ميادين رئيسية، يندرج ضمن كل ميدان عدد من النشاطات المفردة تحمل رمزا وتسمية خاصة. (المرسوم التنفيذي رقم 23-197، 2023).

وتتمثل هذه النشاطات فيما يأتي: (الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، 2025)

1_ **الاستشارة والخبرة والتكوين:** وتشمل الخدمات الاستشارية والخبرات المهنية الموجهة لتلبية الاحتياجات الخاصة؛

2_ **الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة:** وتشمل الخدمات الرقمية وأنشطة دعم التحول الرقمي، مثل أنشطة تطوير البرمجيات، إنشاء مواقع الويب وتطبيقات الهواتف الذكية؛

3_ **الخدمات المنزلية:** وتشمل الخدمات العملية والمهنية المقدمة في المنازل لتسهيل الحياة اليومية، مثل الصيانة المكتبية وأنظمة المعلومات وخدمات ما بعد البيع؛

4_ **الخدمات الموجهة للأشخاص:** وتشمل الخدمات الشخصية التي ترافق وتدعم الأنشطة اليومية مثل خدمات الرعاية والتمريض المنزلي بما يسهم في الرفاهية وتحسين المستوي المعيشي؛

5_ **خدمات الترفيه والتسلية:** وتشمل خدمات الاستشارة والمساعدة في تنظيم التظاهرات والحفلات والملتقيات؛

6_ **الخدمات الموجهة للمؤسسات:** وتشمل الخدمات الاحترافية الموجهة لتلبية احتياجات المؤسسات، مثل أنشطة التقنيين والمساعدين المكلفين بدراسات المشاريع والبحث والتطوير؛

7_ **الخدمات الثقافية والاتصال والسمعي البصري:** وتشمل الخدمات الثقافية والإبداعية التواصلية مثل أنشطة المساعدة في إعداد وتأليف الأعمال الأدبية والدرامية والترجمة، إضافة إلى أنشطة السمعي البصري لترويج المحتوى الإعلامي والإبداعي.

8_ **نشاط الاستيراد المصغر:** ويشمل العمليات المنجزة بصورة فردية وحصرية من طرف الأشخاص الطبيعيين أثناء تنقلهم شخصيا إلى الخارج لغرض البيع على الحالة لكميات محدودة لا تتعدى قيمتها الإجمالية مليون وثمانمائة ألف دينار جزائري (1.800.000 دج) لكل تنقل، وفي حدود تنقلين (2) في الشهر. ويستثنى من ذلك المواد والسلع المستثناة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 جوان 2025، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي.

وفيما يتعلق بالبيانات المرتبطة بسوق العمل المستقل في الجزائر خارج نظام المقاول الذاتي، فقد تم إجراء دراسة شاملة لعروض العمل الحر في الجزائر من خلال اختيار عينة عشوائية من عروض العمل الحر على أشهر ست منصات وطنية ودولية للعمل الحر خلال سنة 2024. تضمنت هذه العينة 17,350 عرض عمل حر، حيث تم تصنيف الأنشطة والمهارات المدرجة على هذه المنصات إلى سبع فئات متجانسة. يمكن توضيحها في الجدول الآتي:(Benouaret, 2024) (Benouaret، 2024، صفحة 70)

الجدول رقم (01): نتائج مسح إعلانات الوظائف الحرة على أشهر المنصات الرقمية في الجزائر سنة 2024

الفئة	Freehali	FreeWork DZ	Upwork	Freelancer	Ureed	Tasmeem	المجموع
الرسومات والتصميم	2951	71	583	520	27	570	4722
الكتابة والترجمة	2504	75	243	2242	16	-	5080
البرمجة IT والذكاء الاصطناعي	2410	39	530	479	8	-	3466
الأعمال والاستشارات	767	39	111	150	8	-	1075
صور وفيديوهات وصوتيات	882	20	-	32	18	-	952
التسويق والإشهار	665	39	93	121	13	-	931
التدريب والتعليم	-	-	-	141	-	-	141
أخرى	557	38	-	384	4	-	983
المجموع	10736	321	1560	4069	94	570	17350

Source : Benouaret Abderrahman. (2024). Towards Regulating Freelance Work and the Informal Economy in Algeria: Will the Self-Employed Contractor Law Suffice?. THE JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCES: THEORY AND PRACTICE, V.81, # 2, p 70.

ومن خلال الرجوع إلى قائمة النشاطات التي توفرها الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي والاستعانة بمنصتها الرقمية، يمكن تصنيف مجالات وأشكال أنشطة العمل الحر التي شملتها الدراسة أعلاه، سواء كانت أنشطة مؤهلة للاستفادة من نظام المقاول الذاتي أو غير مؤهلة، وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (02): إمكانية استفادة أنشطة العمل الحر المدروسة من نظام المقاول الذاتي

الفئة	المجال في قائمة أنشطة الوكالة الوطنية للمقال الذاتي	إمكانية الاستفادة من نظام المقاول الذاتي	
		أنشطة مؤهلة	أنشطة غير مؤهلة
الرسومات والتصميم	2، 5، 6، 7	مؤهلة	
الكتابة والترجمة	-		غير مؤهلة
البرمجة IT والذكاء الاصطناعي	2	مؤهلة	
الأعمال والاستشارات	1، 2، 5	مؤهلة	
الصور والفيديوهات والصوتيات	7	مؤهلة	
التسويق والإشهار	1، 2	مؤهلة	
التدريب والتعليم	1	مؤهلة	

Source : Benouaret Abderrahman. (2024). Towards Regulating Freelance Work and the Informal Economy in Algeria: Will the Self-Employed Contractor Law Suffice?. THE JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCES: THEORY AND PRACTICE, V.81, # 2, p 70.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أغلب أنشطة العينة المدروسة من العاملين المستقلين تدخل ضمن قائمة الأنشطة المؤهلة للاستفادة من نظام المقاول الذاتي، حيث تنتمي الغالبية إلى المجال الثاني المتعلق بالخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة. وعلى هذا، يمكن القول إن نظام المقاول الذاتي يشكل إطارا مناسبا لتنظيم العمل الحر في الجزائر واحتوائه في القطاع الرسمي.

كما يلاحظ من الجدول أعلاه، استثناء أنشطة الكتابة والترجمة من قائمة الأنشطة المؤهلة، رغم أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العروض المقدمة من العينة المدروسة على منصات العمل الحر المختلفة، ويعود السبب في ذلك إلى تصنيف هذه الأنشطة ضمن المهن الحرة في الجزائر، والتي يستثنيها قانون المقاول الذاتي إلى جانب الحرفيين من الحصول على صفة المقاول الذاتي. باعتبارهما يخضعان لقوانين تنظيمية أخرى، مما يجعل إخضاعهما لنظامين مختلفين في آن واحد أمرا غير ممكن.

ويعد استثناء الأنشطة المنظمة سابقا من الاستفادة من مزايا قانون المتعاقد المستقل إجراء غير محفز (Benouaret، 2024) للعاملين المستقلين، حيث فشلت القوانين المنظمة للمهن الحرة والحرف اليدوية في جذب عدد كبير من العاملين بهذا المجال أو إدماجهم في القطاع الرسمي.

4. كيفية وشروط الحصول على بطاقة المقاول الذاتي

تضمن المرسوم رقم 23-197 السالف الذكر، كيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي وشروطه، وكذا كيفيات الشطب منه وإعادة التسجيل من جديد. وتمسك هذه السجل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي والذي يربط بالمؤسسات العمومية الأخرى، لا سيما مصالح الضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS. (المرسوم التنفيذي رقم 23-197، 2023)

1.4. شروط التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي:

نصت المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 23-197 على وجوب استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 03 من القانون رقم 22-23 بالنسبة لكل شخص طبيعي يرغب في التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

– بلوغ السن القانونية للعمل، والمحددة بـ 16 سنة طبقا لأحكام المادة 15 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم. (بوعزة، 2024، صفحة 572)

– أن يكون المعني جزائري الجنسية ومقيما بالجزائر أو أجنبيا مقيما وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول،

– أن يمارس نشاطا مدرجا ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

2.4. خطوات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي

يتم التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي وفقا للخطوات الآتية:

ـ إيداع طلب التسجيل لدى الوكالة الوطنية أو عبر المنصة الرقمية المخصصة، مرفقا بملف إداري واستمارة معلومات محددة مقابل تقديم وصل إيداع للطالب؛

ـ معالجة طلب التسجيل في السجل الوطني في أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام عمل، ابتداء من تاريخ إيداعه؛

ـ إخطار مقدم الطلب إلكترونيا بقبول طلب تسجيله أو رفضه؛

ـ في حالة قبول التسجيل تمنح الوكالة بطاقة مقاول ذاتي تحمل رقما وطنيا وحيدا في السجل الوطني؛

ـ إمكانية الحصول على مستخرج من السجل الوطني خاص بالمقاول الذاتي يتم تحميله إلكترونيا من المنصة الرقمية للمقاول الذاتي.

3.4. الشطب من السجل الوطني للمقاول الذاتي

يتم شطب المقاول الذاتي من السجل الوطني من طرف الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في حالات محددة وذلك على النحو الآتي:(القانون رقم 22-23، 2022)

ـ بناء على طلب صريح يقدمه المقاول الذاتي لدى الوكالة أو غبر المنصة الرقمية المخصصة؛

ـ في حالة عدم التصريح برقم الأعمال أو التصريح برقم أعمال منعدم خلال ثلاث (3)سنوات متتالية ابتداء من تاريخ التسجيل؛

ـ في حالة تجاوز رقم الأعمال السنوي الحد المقرر بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما، خلال ثلاث (3) سنوات متتالية؛

ـ في حالة وجود أي مانع قانوني أو قضائي يحول دون ممارسة هذا النشاط؛

ـ في حالة وفاة المقاول الذاتي.

ويبلغ قرار الشطب من طرف الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي بجميع الوسائل الممكنة، في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15)يوما من تاريخ اتخاذ القرار إلى كل من المقاول الذاتي، مصالح الضرائب، هيئة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، والمؤسسة البنكية أو البريدية المعنية .ويترتب عن الشطب إلغاء بطاقة المقاول الذاتي، مع منح الحق في الطعن خلال أجل ثلاثين (30)يوماً أمام المصالح المختصة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، الذي يلتزم بالرد على الطعن في أجل مماثل.

4.4. إعادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي

تنص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 23-197 على إمكانية إعادة تسجيل المقاول الذاتي الذي تم شطبه من السجل الوطني للمقاول الذاتي، وذلك شريطة إزالة أسباب الشطب والتسوية الكاملة للديون الجبائية وشبه الجبائية المستحقة، إن وجدت، وفقا للتشريع والتنظيم الساري.

5. حقوق والتزامات المقاول الذاتي

تضمن القانون رقم 22-23 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي مجموعة من الحقوق يستفيد منها المعني بهذا القانون، كما نص على جلمة من الالتزامات التي يتحملها.

1.5. حقوق المقاول الذاتي

يتمتع المقاول الذاتي وفق القانون الأساسي بجملة من الحقوق تكفل له ممارسة نشاطه بكل حرية وفي إطار منظم، نوجزها فيما يأتي:

ـ الحق في الحصول على بطاقة المقاول الذاتي تحمل رقما وطنيا وحيدا، صالحة لخمس سنوات، مقابل دفع مصاريف تحددها الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، وذلك بعد قبول طلب التسجيل. (المرسوم التنفيذي رقم 23-196، 2023)

ـ إمكانية ممارسة النشاط في محل الإقامة أو في فضاءات عمل مشتركة؛ (القانون رقم 22-23، 2022)

ـ عدم إمكانية حجز محل الإقامة الشخصية والعائلية المستغل كمقر للنشاط بسبب الديون أو الأضرار الناجمة عن نشاطه؛ (القانون رقم 22-23، 2022)، ويعد ذلك استثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والمتعلقة بالحجز على أموال المدين؛ (مناجلي، 2023، صفحة 1136)

ـ الحق في الاستفادة من التغطية الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي، بعد التصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

ـ التمتع بالمزايا الممنوحة بموجب القانون الأساسي للمقاول الذاتي والتي سنذكرها لاحقا.

ـ الحق تقاضي أجر عن العمل المنجز، سواء بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بالمقاولين الذاتيين الناشطين في مجال التكنولوجيا الحديثة الذين غالبا ما يتقاضون أجورهم عبر وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقة الذهبية أو البطاقات البنكية CIB أو بطاقات الائتمان MASTER CARD. (مناجلي، 2023، صفحة 1135).

2.5. التزامات المقاول الذاتي

يلتزم المقاول الذاتي بجملة من الالتزامات القانونية والجبائية التي تضمن تنظيم نشاطه وإدماجه في الاقتصاد الرسمي، وتتمثل فيمايأتي: (القانون رقم 22-23، 2022)

ـ إجبارية الحصول على رقم التعريف الضريبي والتصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

ـ إيداع طلب التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي لدى الوكالة أو عبر المنصة الرقمية المخصصة لهذا الغرض؛

ـ اكتتاب التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب المختصة إقليميا بغرض الحصول على رقم التعريف الضريبي في أجل ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ الحصول على بطاقة المقاول الذاتي؛

ـ إيداع شهادة إدارية سنويا لدى الوكالة مسلمة من مصلحة الضرائب تتضمن رقم الأعمال السنوي المحقق وفق النموذج المحدد من طرف المديرية العامة للضرائب؛

_ التصريح رقم الأعمال وتسديد المستحقات الجبائية المرتبطة به وفقا للتشريع والتنظيم الجبائيين المعمول بهما؛

_ الخضوع للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في إطار ممارسة النشاط؛

_ التسجيل في السجل التجاري واكتساب صفة التاجر في حالة تجاوز رقم الأعمال السنوي المحدد قانونا (5.000.000دج) (القانون رقم 22-24 ، 2022) لمدة ثلاث 03 سنوات متتالية، إذا كان يرغب المقاول الذاتي في مواصلة نشاطه.

ثالثا: التسهيلات المالية والجبائية لمرافقة وتأطير أنشطة العمل الحر في الجزائر

مسايرة للجهود الرامية لتشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات في الجزائر، فقد أقرت الدولة ضمن سياستها الجبائية لدعم وتنظيم أنشطة المقاولة الذاتية والعمل الحر مجموعة من الامتيازات والتسهيلات الجبائية سواء ما كان منصوص عليها في القوانين الضريبية بصفة عامة أو ما أوردته بصفة خاصة للمقاول الذاتي بموجب قانون المالية 2023 وقانون المالية 2024، إضافة إلى التسهيلات المالية المنصوص عليها بمقتضى القانون رقم 22-23 المؤرخ في 08 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

1. مسك المقاول الذاتي لمحاسبة مبسطة

نصت المادة 09من القانون رقم 23-22 على إلزامية مسك محاسبة مبسطة، تتمثل في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف مصالح الضرائب المختصة إقليميا، يقيد فيه المقاول الذاتي الإيرادات والنفقات المرتبطة بنشاطه. ويلتزم المقاول بالاحتفاظ بهذا السجل وتقديمه عند كل طلب من قبل الإدارة الجبائية، على غرار المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أو النظام المبسط.

2. الإعفاء من إلزام القيد في السجل التجاري

ينص القانون التجاري على إلزامية القيد في السجل التجاري لممارسة أي نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي، وهو ما يترتب عنه اكتساب صفة التاجر وما يستتبعها من التزامات جبائية وتنظيمية .غير أن القانون الأساسي للمقاول الذاتي قد أعفى هذه الفئة من شرط التسجيل في السجل التجاري، واستعاض عنه بالتسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي .ويعد هذا التيسير ملائما لطبيعة المقاولين الذاتيين، ولا سيما الشباب محدودي الدخل، إذ يرفع عنهم عقبات إجرائية ومالية كاشتراط تقديم عقار لممارسة النشاط وما ينجر عنه من تبعات مالية تثقل كاهلهم. كما يسمح لهم بممارسة

بعض النشاطات من محل إقامتهم، بما ينسجم مع أهداف المشرع في تشجيع المبادرة الفردية وإدماج هذه الفئة في الاقتصاد الرسمي مع مراعاة خصوصيتها الجبائية والتنظيمية. (بن عزوز، 2023، صفحة 1079).

3. الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي

بهدف احتواء أكبر عدد ممكن من الشباب لمزاولة نشاطاتهم المستقلة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة وهذا في ظل إطار رسمي ومنظم، فقد نص القانون رقم 22-23 في المادة 09 منه، على استفادة المقاولين الذاتيين من نظام جبائي تفضيلي، وتم توضيح هذه النظام بموجب قانون المالية لسنة 2023 الذي نص على إخضاع الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي والذين يحققون رقم الأعمال سنوي مصرح به لا يتجاوز سقف 5.000.000دج إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 05%. (القانون رقم 22-24 ، 2022) إلا أن هذه النسبة اعتبرت غير مشجعة للشباب للتصريح بأنشطتهم المقاولاتية، ليتم تدارك هذا الأمر في قانون المالية لسنة 2024 أين تم تخفيض نسبة الضريبة إلى 0.5% (القانون رقم 23-22، 2023) والتي يمكن اعتبارها مقبولة لإقبال الشباب المقاول على التصريح والانخراط في نظام المقاول الذاتي والاستفادة من باقي الامتيازات الممنوحة.

4. الاستفادة من فتح حساب بنكي تجاري

بالرغم من أن البنوك تشترط على المتعاملين لفتح حساب بنكي تجاري لديها تقديم نسخة من السجل التجاري أو الاعتماد، إلا أن القانون رقم 22-23 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي قد مكن المنخرطين في هذا النظام من فتح حساب بنكي تجاري بالرغم من إعفائهم من القيد في السجل التجاري وعدم امتلاكهم صفة التاجر، وبهذا سيستفيد المقاولون الذاتيون من مزايا هذا الحساب من خلال تمكينهم من إجراء عمليات السحب والدفع وكذا تسوية المعاملات المالية المختلفة عن طريق الشيكات أو البطاقة البنكية من تحويلات واقتطاعات، كما يمنحهم إمكانية الاستفادة الكاملة من عائدات تصدير الخدمات الرقمية بالعملة الصعبة، وهو امتياز لا يتوافر للعامة ولا يمكن ممارسته بطرق غير رسمية(بن عزوز، 2023، صفحة 1080).

رابعا: خـاتمـة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي لأنشطة العمل الحر في الجزائر، وكذا على الدور التي تؤديه الدولة ممثلة في مصالح الضرائب وهيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات المالية في تعزيز النمو الاحتوائي وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال مرافقة هذه الأنشطة في إطار سياسات التحول الرقمي. وقد تجلت هذه الجهود بشكل خاص من خلال مختلف التسهيلات المالية والجبائية المتخذة بهدف تشجيع وجذب الشباب المقاول خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة وتأطيره للعمل تحت غطاء قانوني وبطريقة مبسطة، خاصة تلك التي جاء بها قانون المالية لسنة 2023 وقانون المالية لسنة 2024، وشروط وكيفيات الاستفادة من هذه الامتيازات الموضحة بموجب أحكام المرسوم رقم 22-23.

وما يمكن قوله في الأخير أنه وعلى عكس باقي الدول فإن المشرع الجزائري لم يحدد بدقة مفهوم المقاول الذاتي وإنما نص فقط على الشروط التي يجب توافرها حتى يتم قبول النشاط ضمن نظام المقاول الذاتي، كما أن التسهيلات الجبائية سواء المنصوص عليها بصفة عامة أو تلك الخاصة بالمقاول الذاتي من شأنها العمل على تحقيق الشمول المالي من خلال إدماج الفئات الهشة في الاقتصاد الرسمي وإحداث وفرات ضريبية تمكن الشباب الطموح من إنشاء مقاولاتهم الذاتية وتجعلهم في أريحية مالية خاصة في السنوات الأولى من نشاطهم وهذا ما يساعدهم على الاستمرار في سوق العمل الحر وتطويره والانطلاق لتحقيق معدلات نمو عالية تساهم حتما في امتصاص البطالة وتحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة المنشودة.

ويمكن تقديم بعض التوصيات المتعلقة بمنح التسهيلات المالية والجبائية لأنشطة العمل الحر، التي نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الفاعلين لضمان مرافقة مالية وجبائية فعالة لهذه الأنشطة في ظل السياسات الرامية لتعزيز النمو الاحتوائي وترسيخ العدالة الاجتماعية:

- تقديم المزايا المالية والجبائية في الفترة الأولى من تأسيس الأنشطة، حيث تكون هذه المزايا الجبائية ذات أهمية كبيرة في تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاحتوائي؛
- توفير مزيدا من التسهيلات الجبائية لأنشطة العمل الحر على المدى المتوسط من خلال منح فترة إعفاء ضريبي لمدة محددة، يمكن أن تكون ثلاث سنوات من تاريخ التسجيل، وتبسيط إجراءات الحصول عليها خاصة للفئات الهشة؛
- تعزيز الوعي بالمزايا الجبائية المتاحة والمحتملة، من خلال الترويج لها والتي قد تشمل تخفيضات ضريبية وإعفاءات كلية لبعض النشاطات خاصة في المناطق النائية والموجهة للفئات الهشة؛

- توفير تسهيلات إضافية لأنشطة العمل الحر، مثل برامج التمويل الحكومية والخاصة، وبرامج التدريب والإرشاد الفني لدعم نمو نشاطات التجارة الرقمية الحرة؛
- توفير حوافز جديدة في قانون المقاول الذاتي للموظفين الرسميين الذين يرغبون في ممارسة العمل الحر ضمن إطار قانوني، خاصة وأن تغطية الضمان الاجتماعي لا تشكل حافزا مهما لهم ما داموا أنهم يستفيدون بالفعل من هذه التغطية من خلال وظيفتهم الأساسية.
- إدراج مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي للحوافز الجبائية الممنوحة (نسب تشغيل المرأة، خريجي الجامعات، المناطق النائية..)
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في أنشطة العمل الحر من خلال توفير المزايا المالية والجبائية المناسبة للمقاولين الذاتيين الذين يقدمون خدمات خارج الجزائر وتقديم برامج الدعم الحكومي؛
- التنسيق بين جميع المتدخلين في مجال المقاول الذاتي من خلال تعزيز الشركات البينية بين الوزارات (المالية، التضامن، التكوين..)؛
- تحديث قائمة الأنشطة المؤهلة للاستفادة من قانون المقاول الذاتي بانتظام ما يسمح لمزيد من العاملين المستقلين بالانضمام لهذا النظام، خاصة ما تعلق ببعض أنشطة المهن الحرة والحرفيين، وحتى الموظفين خارج أوقات العمل الرسمية أو العطل؛
- اتخاذ كل التدابير أو الإجراءات التي من شأنها تحسين فعالية ونجاعة النظام وذلك من خلال القيام أو طلب القيام بكل دراسة أو بحث حول نظام المقاول الذاتي ونتائج تطبيقه؛
- العمل على إعداد تقارير سنوية عن حصيلة تطبيق نظام المقاول الذاتي لاتخاذ إجراءات تقويمية وتصحيح النقائص الموجودة لتعزيز النمو الاحتوائي وترسيخ العدالة الاجتماعية.

وتبقى هذه النقاط والجوانب الأخرى التي لم يتم تناولها في هذه الدراسة أرضا خصبة للبحث بهدف تحسين قانون المقاول الذاتي في الجزائر، بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل الحديث في إطار التحول الرقمي وتحقيق النمو الاحتوائي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. أبو الخير، أحمد عمر .(2017) .دور العوامل الشخصية والبيئية في نجاح ممارسات العمل الحر: دراسة تطبيقية على خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية]. فلسطين..
2. بن عزوز، فتيحة. (2023). نظام المقاول الذاتي وامتيازاته على ضوء أحكام قانون رقم 22-23 .مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 8.(3)
3. بوعزة، نظيرة. (2024). عن استحداث صفة المقاول الذاتي في القانون الجزائري .مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 11(1).
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-55 المؤرخ في 25 فبراير 2020 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة .العدد 12.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2022). القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي .العدد 85 .المادة 2.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2022). القانون رقم 22-24 المؤرخ في 25 ديسمبر 2022 المتضمن قانون المالية لسنة 2023 .العدد 89 .المادة 16، 51.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2023). القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن قانون المالية لسنة 2024 .العدد 86 .المادة 18
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2023). المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 25 مايو 2023 المحدد تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها .العدد 37 .المادة 5.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2023). المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 مايو 2023 المحدد قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي .العدد 37 .المادة 5، 10، 13.
10. عبد العزيز، علي إبراهيم خديجة. (2018). خطة استراتيجية مقترحة لتنمية ثقافة العمل الحر لدى طالب التعليم الفني في مصر .مجلة كلية التربية، 34(12).
11. مناجلي، أحمد لمين. (2023). القانون الأساسي للمقاول الذاتي: إطار قانوني جديد للمقاولاتية في الجزائر .مجلة الفكر القانوني والسياسي، 7.(1)
12. الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي .(2025) .الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي .تم الاطلاع في 2 أفريل 2025، من https://anae.dz

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

1. Anttil, J., et al. (2020). Self-employment in a changing world of work: Decent work for all through building collective power. UNI Europa, Demos Helsinki.
2. Benouaret Abderrahman. (2024). Towards Regulating Freelance Work and the Informal Economy in Algeria: Will the Self-Employed Contractor Law Suffice ?. THE JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCES: THEORY AND PRACTICE, V.81, # 2.